UN LIBRARY
FEB 2 1976
UN/SA COLLECTION

PROVISIONAL
A/C.4/SR.2180
28 January 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

اللجنة الرابعة

محضر موجز مؤقت للجلسة المائة والثمانين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الاربعاء ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة : السيدة جوكا ـ بانفورا (سيراليون)

المقرر : السيد كوارتين سانتوس (البرتغال)

المحتويات :

مسألة الأقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الفصول المتعلقة بأقاليم معينة غير مشمولة في بنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

مسألة الصحراء الاسبانية

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل في الجمعية العامة ، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه . كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات ":
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، فان آخر موعد لقبول التصحيحات سيكون ٢ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

ويرجى من المشتركين في المناقشات أن يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية (A/10023/Add.1 ، و A/10207، وA/10208 و A/10209 و A/10212 و A/10214 و A/10277 وA/10402 و A/10403 ؛ و A/C.4/802 وA/C.4/803 و 807 ؛ A/C.4/L.1125) (تابع)

السيد وو مياو — فا (الصين) : أشار الى أن الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتيلين) أعلنت في الآونة الأخيرة استقلال تيمور الشرقية وقال ان هذا الاعلان يمثل تطلعات الجماهير العريضة لشعب تيمور الشرقية وان وفده يرى ان تطلعات شعب تيمور الشرقية الى الاستقلال يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند بحث مسألة تيمور . وأضاف ان وفده يرى انه يتعين على البرتغال ان تحترم مطالبة الجماهير العريضة لشعب تيمور الشرقية بالاستقلال وأن تنهي فورا حكمها الاستعماري للاقليم فلا تضع العراقيل في طريق استقلال تيمور الشرقية أو تقوضه .

ومضى قائلا انه بعد أن أعلنت الجبهة الثورية (فريتيلين) استقلال تيمور الشرقية في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ أوضحت الحكومة الاندونيسية بصورة سافرة اعتزامها القيام بتدخل مسلح . وأضاف انه استنادا الى مانشر من أنباء في الصحف الاجنبية ، فان المسؤولين الاندونيسيين صرحوا حتى الى حد اعلان ان اندونيسيا سوف ترسل قواتها المسلحة الى تيمور الشرقية ، بموافقة البرلمان الاندونيسي ، وانه في حالة مواجهة تلك القوات لاية مقاومة من قبل جبهة (فريتيلين) فان اندونيسيا ستكون على استعداد لاستخدام قواتها الجوية والبرية والبحرية . وأضاف ان هذا الاعلان الصريح الصادر عن الحكومة الاندونيسية بعزمها على القيام بتدخل مسلح وما أطلقته من تهديد ضد تيمور الشرقية يشكلان حقيقة ينبغي أن تسترعي انتباه جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

وأعرب عن أمل وفده في أن توقف الحكومة الاندونيسية تدخلها وان تقيم علاقات صداقة وحسن جوار مع تيمور الشرقية وفي أن يتم حل المشاكل القائمة بين الجانبين ، ومنها على سبيل المثال مشكلة اللاجئين ، بواسطة المفاوضات السلمية التي تجرى على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي .

السيد قاسم (ماليزيا) : تكلّم نيابة عن وفده ووفود استراليا واندونيسيا وتايلند والفلبين وفيجي ونيوزيلندا واليابان ، فقدم مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/C.4/L.1125 بشأن مسألة تيمور . وقال ان القرار ، في جوهره ، عبارة عن اعادة تأكيد لمبادئ ، مثل حق تقرير المصير ، كثيرا ما وردت في قرارات لجنة الاربعة والعشرين الخاصة واللجنة الرابعة والجمعية العامة ، وهي مبادئ من شأنها أن تلقى ، بسهولة ، دعم أعضاء اللجنة وتأييدهم .

وأردف يقول ان مقدمي مشروع القرار يشعرون بأن المشروع المقترح هو أفضل طريقة ممكنة لمعالجة حالة النزاع المسلح السائدة الآن في تيمور البرتغالية . وأعلن ان القرار يستهدف الجمع بين الاطراف بغية ايجاد الظروف التي من شأنها تمكين شعب ذلك الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال بصورة سلمية وفي مناخ من الامن والهدوء خال من أى تهديدات أو اكراه ، وهو مايرمي اليه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع . كذلك فان مشروع القرار يقترح أن تشترك الامم المتحدة في عملية انهاء الاستعمار بايفاد بعثة زائرة الى الاقليم . ومن شأن ايفاد مثل هذه البعثة أن يجعل من الممكن التحقق من الحالة الفعلية السائدة في المنطقة وأن يساعد في تبديد العديد من الأنباء المتضاربة التي استرعت انتباه المجتمع الدولي .

واختتم بيانه بالقول ان مشروع القرار هو نتيجة مفاوضات ودية وصريحة جرت مع جميع الأطراف المعنية ، ولذلك فان مقدمي مشروع القرار يأملون في أن يجرى اعتماده بأغلبية كاسحة .

السيد أنورساني (اندونيسيا) : لاحظ أن نيل خمس مستعمرات برتغالية سابقة للاستقلال خلال السنتين الماضيتين يظهر بصورة واضحة التقدم الذى تم احرازه في عملية انهاء الاستعمار . وقال ان معظم الفضل في هذا الانجاز يعود الى المقاتلين البواسل في حركات التحرير في كل بلد ، بالرغم من ان سياسة انهاء الاستعمار التي انتهجتها البرتغال خلال فترة السنة والنصف الماضية ساعدت في تيسير العملية . ومع ذلك فان وفده يأسف لان عملية انهاء الاستعمار في كل من انغولا وتيمور البرتغالية قد اتسمت بنزاع مسلح ودام .

ومضى يقول ان تيمور تقع في قلب ارخبيل اندونيسيا وان تيمور البرتغالية جزء من جزيرة تيمور وهي جزيرة جزؤها الاخر اقليم اندونيسي . وأعلن ان سكان تيمور البرتغالية الذين يزيد عددهم قليلا

(السيد أنور سانى ، اندونيسيا)

على ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة ينحدرون من نفس الاصل العرقي الذى ينحدر منه سكان الجزء الاندونيسي من تيمور . غير ان ٤٥٠ سنة من التجزئة الناجمة عن السيطرة الاستعمارية لم تمح روابط الدم والثقافة الوثيقة القائمة بين شعب الاقليم وبين أهلهم في تيمور الاندونيسية . فذلك القرب الجغرافي وصلة القرابة العرقية تلك هما من بين الاسباب الهامة التي تثير قلق اندونيسيا حول السلم والاستقرار في تيمور البرتغالية ليس حرصا على مصالحها فحسب بل وكذلك حرصا على مصلحة منطقة جنوب شرق آسيا ككل .

وأردف يقول انه عندما سقط نظام الحكم القديم في البرتغال وأفسح المجال أمام الحكومة الثورية الجديدة هناك ، برزت ثلاث جماعات سياسية في تيمور البرتغالية . فراحت الرابطة الشعبية الديمقراطية التيمورية تنشد الاندماج مع اندونيسيا ، ومضت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة تطالب بالاستقلال التام ، في حين رغب الاتحاد الديمقراطي لتيمور في استمرار قيام نوع من العلاقة مع البرتغال . غير أن أيا من هذه الحركات ، على نقيض حركات التحرر في المستعمرات البرتغالية السابقة في افريقيا ، لم تخض نزاعا مسلحا ضد الدولة الاستعمارية كما ان أيا منها لم يكن يمتلك أسلحة .

وأعلن ان رد فعل اندونيسيا تجاه رغبة الرابطة الشعبية الديمقراطية التيمورية في الاندماج كان التشديد على انه ليس لاندونيسيا أية مطالب في تيمور البرتغالية ولكن اذا قرر شعب ذلك الاقليم بطريقة حرة وديمقراطية ، وبما يتمشى مع قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) أن يصبح مستقلا عن طريق الاندماج مع اندونيسيا ، فان اندونيسيا سوف ترحب بهذا القرار . وتجدر الاشارة هنا الى أن زعماء الرابطة الشعبية ، الذين سجنت الادارة الاستعمارية السابقة بعضا منهم ، يعتبرون بالتأكيد مقاتلين أصيلين ضد السيطرة الاستعمارية .

وتابع بيانه قائلا ان اندونيسيا رحبت بحرارة بخطة الحكومة البرتغالية فيما يتعلق بانهاء الاستعمار في تيمور البرتغالية وكما وضعت في المحادثات الثنائية بين البلدين ، وكما قام الوفد البرتغالي بشرحها أثناء الاجتماعات التي عقدتها لجنة الاربعة والعشرين الخاصة في لشبونة .

غير أن اندونيسيا فوجئت في آب/أغسطس ١٩٧٥ بأنباء عن نشوب قتال في ديلي كنتيجة لانقلاب قام به الاتحاد الديمقراطي لتيمور ولانقلاب مضاد قامت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية

(السيد أنور ساني ، اندونيسيا)

المستقلة . وقال ان القتال انتشر الى أجزاء أخرى من الاقليم فجرى ترحيل الرعايا الاجانب والمواطنين البرتغاليين من أبناء الدولة المتبوعة بالجو والبحر كما ان الحاكم وبعض الجنود قاموا بالانتقال الى جزيرة آتاوورو القريبة من ديلي . واضطر السكان المحليون الذين وجدوا أنفسهم في وسط القتال الى انقاذ أرواحهم بالفرار الى الاراضي الاندونيسية حيث ينتظر نحو ٥٠٠٠٠ منهم العودة الى قراهم . وأعلن أن وجود اللاجئين قد خلق مشكلة لاندونيسيا ولكن السلطات بذلت ما في وسعها لمساعدتهم .

وأضاف يقول ان اندونيسيا شددت ، في الاتصالات التي جرت بينها وبين البرتغال في أعقاب نشوب القتال ، على مسؤولية البرتغال ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، فيما يتعلق بعملية انهاء الاستعمار في تيمور البرتغالية وعرضت عليها التعاون معها في اعادة احلال السلم والنظام في الاقليم باتاحة الفرصة أمام شعب تيمور الشرقية لممارسة حقه في تقرير المصير بصورة حرة وديمقراطية وفي مناخ من السلم .

ولكن القتال استمر في الانتشار وازدادت حدته . وبرز حزبان آخران هما حزب كوتا وحزب العمال وانضما الى الرابطة الشعبية الديمقراطية التيمورية . وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ أعلنت هذه الاحزاب انها تؤيد الاندماج التام مع اندونيسيا . ولكن اندونيسيا واصلت الاصرار على ان الامر متروك للأحزاب المعنية لحشد التأييد الشعبي لقضيتها وعلى ان مثل هذا القرار يجب أن يكون نتيجة ممارسة حرة وديمقراطية لحق تقرير المصير في ظروف من السلم والنظام .

ومضى يقول ان اندونيسيا تجد نفسها الآن ، وكنتيجة للقتال في تيمور البرتغالية ، في مواجهة مصاعب خطيرة . أولها ، اطعام آلاف اللاجئين وتوفير العناية لهم ؛ وهؤلاء مستعدون للعودة الى قراهم اذا قامت اندونيسيا بضمان سلامتهم . وثانيها ، ان الدأب على ارهاب الناس بسبب تأييدهم للاندماج مع اندونيسيا قد خلق رد فعل قوى داخل اندونيسيا ؛ يضاف الى ذلك أن أولئك الاشخاص الذين اعتبروا أنفسهم ، بسبب اختيارهم ، مؤهلين للحماية أخذوا يطالبون اندونيسيا بوجوب العمل من أجل حمايتهم . وثالثها أن الفزوات التي تشنها العصابات المسلحة داخل الاراضي الاندونيسية جعلت من الضرورى ان تتخذ اندونيسيا الاجراء المناسب لمنع الانتهاكات الاقليمية ومضايقة مواطنيها .

(السيد أنور ساني ، اندونيسيا)

وأعلن ان اندونيسيا حاولت حتى الآن ان تتصرف بأقصى مايمكن من ضبط النفس بالرغم من الاستفزاز القوى . فقد ظلّت على اتصال مع البرتغال في محاولة لايجاد الطرق والوسائل لوقف القتال واعادة احلال السلم والنظام ، وبهذه الروح قبلت اندونيسيا الدعوة التي وجهتها اليها الحكومة البرتغالية للاشتراك في مباحثات تتعلق بمستقبل تيمور البرتغالية . وقال انه تم في الاجتماع الذى عقد في روما في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ بين وزيرى خارجية اندونيسيا والبرتغال ، الاعتراف بمسؤولية البرتغال ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، والتشديد على تلك المسؤولية وان الجانبين اتفقا على الحاجة الى أن تبدأ البرتغال محادثات مع الاطراف التي تمثل شعب الاقليم من أجل وضع حد للقتال وايجاد تسوية سلمية .

ومضى يقول ان حكومته فهمت أن مثل هذه الفكرة تلقى قبولا لدى الأحزاب السياسية في تيمور البرتغالية ولذلك أعربت عن أملها الصادق في ان يتم اجراء المحادثات التي تعتزم الحكومة البرتغالية عقدها . وعليه ، فقد جاء اعلان الاستقلال الذى انفردت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتيلين) باصداره في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ بمثابة مفاجأة كبيرة لحكومته فقامت بالاعراب عن أسفها العميق بشأنه . وفي ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر قامت الاحزاب الاربعة الاخرى في تيمور البرتغالية التي تؤيد الاندماج مع اندونيسيا ، وهي الرابطة الشعبية الديمقراطية التيمورية والاتحاد الديمقراطي لتيمور وحزب كوتا وحزب العمال ، باجراء مضاد لاجراء فريتيلين الانفرادى ، فأصدرت اعلانا مشتركا قالت فيه ان اقليم تيمور البرتغالية جزء أصيل من اندونيسيا ، فرحب الشعب الاندونيسي بهذا الاعلان بعاطفة عميقة .

وأضاف ان حكومته مستعدة لمواصلة التعاون مع الآخرين ، وخاصة مع البلدان في المنطقة ، لتمكين كافة أبناء شعب تيمور البرتغالية من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير . غير ان الحالة الآن قد ازدادت تعقيدا وخطورة ؛ وستواجه اندونيسيا ضغوطا واستفزازات أكبر ، مما سيضطرها الى اعادة تقييم موقفها في ضوء المضاعفات الخطيرة لأحدث التطورات في الاقليم . ولكن وفده يأمل في أن تواصل الامم المتحدة ، ولاسيما لجنة الاربعة والعشرين الخاصة ، تعاونها مع حكومة البرتغال ، ومن رأيه انه يحسن النظر في ايفاد بعثة زائرة الى تيمور البرتغالية في الوقت المناسب .

(السيد أنورساني ، اندونيسيا)

وفي الختام قال انه يود ان يشدد على ان اندونيسيا برزت الى حيّز الوجود نتيجة ثـــورة دامية ضد الاستعمار وانها كانت دائما تؤيد كفاح الشعوب في كل مكان للقضاء على هذا الشـــر . لذلك لا يمكن ان يكون لديها ، وهي صاحبة هذا التراث وهذا السجل ، اى سبب يحملها علـــى معارضة ممارسة الشعوب الاخرى التي لا تزال تعيش تحت السيطرة الاستعمارية لهذا الحق ذاتـــه ، حق تقرير المصير .

السيد سايتو (اليابان) : أعرب عن ترحيب وفده بتأكيد حكومة البرتغال مـــن جديد استمرارها في تحمل المسؤولية عن الاقليم وعن أمله في أن تفي بمسؤوليتها كاملة .

غير أنه مضى الى القول انه ينبغي التسليم بأن سيطرة السلطات البرتغالية في الاقلـــيم محدودة ، وان تلك السلطات تجد ان من الصعب عليها اتخاذ تدابير فعّالة لاعادة الحالة الـــى طبيعتها . وبالرغم من ان وفده واثق من ان البرتغال ستبذل كل ما في وسعها في هذا الصـــدد ، فانه يعتقد بأنه يتعين على المجتمع الدولي ان يمد يـــد التعاون الى البرتغال وان يساعدهـــا في استعادة السلم والنظام في الاقليم . وأضاف ان وفده يوافق على وجوب ان تبدأ المحادثـــات بين حكومة البرتغال وممثلي الاحزاب السياسية في أقرب وقت ممكن وذلك بغية ايجاد حل سلمـــي وضمان حق تقرير المصير لسكان الاقليم .

وأعرب عن قلق وفده ازاء تصاعد النزاع المسلح واستخدام أسلحة ذات طاقة هجومية عالية . وقال انه ليس بوسع وفده ، كمسألة مبدأ ، ان يقبل اى اجراء ، مهما كان ، من شأنه أن يصـــدر حكما مسبقا على مستقبل الاقليم قبل ان يقرر شعبه مستقبله عن طريق ممارسة تقرير المصير . كذلـــك فان الوفد لا يستطيع ان يقبل بأى أمر واقع يفرضه أى فرد أو مجموعة في تجاهل لحق شعب الاقلـــيم في تقرير المصير . فبعد الالتزام الذى صدر عن الدولة القائمة بالادارة ينبغي ان يتقرر مستقبـــل الاقليم عن طريق فعل تقرير المصير الذى يكون لجميع أبناء الاقليم حق الاشتراك فيه للاعراب عـــن ارادتهم بحرية .

ومضى قائلا ان وفده لا يزال يعتقد بأن المحادثات بين البرتغال وجميع الاحزاب السياسية في تيمور البرتغالية توفر أفضل أساس لتحقيق تسوية عن طريق المفاوضات تنهي النزاع المسلح وتسفر عن انهاء الاستعمار في الاقليم بطريقة سلمية ومنتظمة . وفي هذا الخصوص أعلن ان وفده يود أن

(السيد سايتو، اليابان)

يعرب عن تقديره للحكومات المعنية ، بما في ذلك استراليا واندونيسيا ، لما قدمته الى البرتغال ، تحقيقا لهذه الاهداف ، من عروض سخية بالتعاون والمساعدة . وأعرب عن أمل وفده في أن تقوم الامم المتحدة ، بالتعاون مع الدولة القائمة بالادارة ، بدور مناسب في التغلب على المصاعب الراهنة ، وفي أن تقدم جميع الدول الاعضاء المساعدة في تحقيق تسوية سلمية وفي انهاء الاستعمار في تيمور البرتغالية . كذلك أعرب عن أمله في أن تمتنع جميع الدول عن اتخاذ أى اجراء من شأنه أن يصعّد النزاع المسلح في الاقليم ويعيق عملية انهاء الاستعمار بصورة سلمية . واختتم بيانه بالقول ان وفده ، وقد وضع جميع هذه الاعتبارات في حسابه ، أصبح مشتركا في تقديم مشروع القرار A/C.4/L.1125 الذى يأمل في أن يعتمد بأغلبية كاسحة .

السيد خان (موزامبيق) : قال ان وفده فوجئ وهو يرى مشروع القرار A/C.4/L.1125 يعرض على اللجنة للنظر فيه . اذ من المعروف جيدا ان البرتغال ما انفكت توجه الرسائل ، يوميا تقريبا ، الى الامين العام تطلعه فيها على التطورات في الاقليم . بل ان البرتغال حاولت في هذه الرسائل ان تتكهن بنتيجة اعلان الاستقلال الصادر عن الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة . وعليه فان اللجنة تجد نفسها الآن متورطة في مشكلة خطيرة تتعلق بمبدأى تقرير المصير والاستقلال .

ومضى يقول ان وفده في موقف صعب لان بعض مقدمي مشروع القرار كانوا قد أيدوا قضية موزامبيق ، ولذلك كان عليها ان تفهم موقف وفده من المسألة ؛ فالاقتراح الوارد في مشروع القرار والقاضي بأن تمنح البرتغال مزيد من الوقت لتمكين شعب تيمور البرتغالية من ممارسة حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال ممارسة حرة ، هو اقتراح سيتضح ، في حالة اقراره ، انه عديم الجدوى . فقد سبق وأتيح للبرتغال وقت كاف ولهذا السبب قامت الجبهة الثورية (فريتيلين) باعلان استقلال تيمور .

وأردف قائلا ان أيا من المتحدثين الذين سبقوه الى الكلام لم يتحدث عن حق تيمور في تقرير المصير والاستقلال ، كما ان وفده لم يسمع شيئا يلمّح الى ان القرار ١٥١٤ (د — ١٥) لا ينطبق على تيمور . فالادعاءات القائلة بأن شعب تيمور يرغب في الحصول على حماية اندونيسيا لا صلة لها بالموضوع لان المسألة هي مسألة تقرير المصير والاستقلال . فنوع الاجراء الذى اتخذته اندونيسيا

يعتبر ، من الناحية الاخلاقية ، اجراء غير مشروع ، ومن الناحية القانونية ، جريمة ضد السلم وانتهاكا لحقوق الانسان ولميثاق الامم المتحدة . ولا يمكن للجنة ان تتساهل ازاء التهديدات العسكرية التي تستهدف تشجيع عمل غير قانوني يشكل عدوانا ضد شعب تيمور . كما انه لا ينبغي السماح للمصالح الاقتصادية أو للموقع الجغرافي للاقليم ان تعيق ممارسة شعب الاقليم لحقوقه غير القابلة للتصرف . فالتلميح بأن الحالة غير المستقرة الناشئة عن اعلان فريتيلين استقلال الاقليم ليس سببا يحمل على امتهان أحكام القانون الدولي ومبادئه الاساسية . اذ لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الدولي في المنطقة الا اذا افهمت الدول الاخرى ان حق الشعب في تقرير المصير والاستقلال يعلو على كل شيء . وعليه فان التقيد الصارم بمبادئ الميثاق يجب أن تكون شرطا أساسيا مسبقا تتقيد به أية دولة مهتمة بصون السلم والامن الدوليين لان الاستخدام المتعمد للبيانات الزائفة محاولة عقيمة لتضليل الرأي العام الدولي . واعلن انه لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة الا اذا كانت جميع الدول على استعداد للتقيد بالميثاق وللسماح للشعب بالتمتع بالاستقلال الذي أعلنته الجبهة الثورية (فريتيلين) .

ومضى الى القول ان المجتمع الدولي يدرك مناورات الاستعماريين وما يواجهه نظام الحكم الراهن في البرتغال من مصاعب . فمن الحقائق المعروفة أيضا انه لو لم تقاتل موزامبيق من أجل استقلالها لما كانت اليوم ممثلة في الامم المتحدة . وبناء عليه يتعين على البرتغال ان تكون واقعية وأن تفهم ان الحالة الراهنة نشأت من كونها أساءت معالجة المشكلة منذ البداية .

واختتم بيانه بالقول ان لدى وفده تحفظات خطيرة تتعلق بمشروع القرار A/C.4/L.1125 ولذا فانه يناشد مقدمي مشروع القرار تأجيل النظر فيه بانتظار مزيد من التطورات في الاقليم .

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الفصول المتعلقة بأقاليم معينة غير مشمولة في بنود أخرى في جدول الاعمال) (تابع)

مسألة الصحراء الاسبانية (A/C.4/L.1120/Rev.1 ، و L.1121)

السيد كامارا* (السنغال) : شكر الرئيسة على تلبية طلبه بالتكلم ليقدم مشروع

---

* ان البيان الذي أدلى به ممثل السنغال منقول بكامله في المحضر الموجز وذلك عملا بالمقرر الذي اتخذته اللجنة في هذا الشأن .

(السيد كامارا ، السنغال)

القرار المنقح (A/C.4/L.1120/Rev.1) وأعلن أن توغو أصبحت مشتركة في تقديم مشروع القرار المنقّح .

ومضى قائلا ان الهدف الرئيسي للمشاورات التي جرت فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.4/L.1120 كان مراعاة جميع التعليقات التي تدلي بها البلدان التي يحتمل ان تؤيد مشروع القرار. وأعلن ان بعضا من هذه البلدان وجدت صعوبة في تقبل فقرات معينة من النص . وقد حملت المشاورات مقدمي مشروع القرار على مراعاة عدد من المقترحات المحددة . وأضاف ان تلك المقترحات البناءة تستحق الثناء لانها حسنت النص الى درجة كبيرة . أما التغييرات القليلة التي ادخلت على مشروع القرار الاصلي فهي التالية:

أولا ، لم يغير شيء في فقرات ديباجة النص الاصلي ، كما لم يدخل أى تعديل أو تبديل على الفقرة ١ من المنطوق . أما في الفقرة ٢ فقد أضيفت الكلمات " غير القابل للتصرف " بعد كلمة " الاقليم " واستعيض عن الكلمتين " السكان الصحراويين " بالكلمات " لجميع السكان الصحراويين " بحيث أصبحت الفقرة تبدأ بالجملة التالية : " وتؤكد من جديد الحق لجميع السكان الصحراويين من أبناء ذلك الاقليم ، غير القابل للتصرف ، ..... " . وهكذا فقد تم توسيع نطاق هذه الفقرة توسيعا كبيرا . أما الفقرة ٣ من المنطوق فقد قسّمت الى جزئين ، الجزء الاول وهو الذى أصبح الفقرة ٣ الجديدة من المنطوق ونصها كما يلي :

" وتطلب من الاطراف في اتفاق مدريد المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ان تكفل احترام أماني السكان الصحراويين المعرب عنها بحرية " ؛

أما الفقرة الجديدة ٤ من المنطوق فنصها كما يلي :

" وتطلب الى الادارة المؤقتة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين جميع السكان الصحراويين من أبناء ذلك الاقليم من ممارسة حقهم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير عن طريق استشارة حرة تنظم بمساعدة ممثل للامم المتحدة يعينه الامين العام " .

ومضى الى القول ان اهتمام اعضاء اللجنة انصب دائما على أن تكون الامم المتحدة على أوثق ما يكون من صلة بعملية انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية ولهذا السبب بدا من المناسب لمقدمي مشروع القرار ان يبينوا الظروف المحددة التي من شأنها ان تمكّن ممثلا للامم المتحدة من الاشتراك بصورة فعالة على مختلف المستويات . وهذه المستويات المختلفة هي وضع الاجراءات التمهيدية ، والاعداد للمشاورات التي ستجرى في هذا الشأن ، وتنفيذها .

السيد عبد الله* (ترينيداد وتوباغو) : قال ان أمام اللجنة مشروعي قرارين متضمنين في الوثيقتين A/C.4/L.1120/Rev.1 و A/C.4/L.1120 بشأن مسألة الصحراء الاسبانية، يعتقد وفده بأنهما يعكسان ما تتسم به القضية من تعقيد ناجم عن تضارب آراء الأطراف المعنية والمهتمة بمستقبل الاقليم فيما يتعلق بالسياسة التي يتعين انتهاجها لانهاء الاستعمار في الصحراء. وقال انه زاد القضية تعقيدا قيام الدولة القائمة بالادارة ، بالتعاون مع طرفين من الأطراف المعنية والمهتمة ، بوضع ترتيبات تتعلق بمستقبل الاقليم دون اشراك الأطراف المعنية والمهتمة الأخرى ، ودون التعرف على ارادة شعب الاقليم المعرب عنها بحرية ودون أى اعتبار لما للجمعية العامة من مسؤولية نهائية في مسائل انهاء الاستعمار .

وأردف يقول ان وفده تتبع ما عرض من حجج في اللجنة باهتمام وقلق كبيرين ، وانه مقتنع بأن هناك في مسألة الصحراء الاسبانية ، مثلها في ذلك مثل الأقاليم المستعمرة الأخرى ، مبادئ معينة يجب أن تراعى ، وهي مبادئ يعتز بها ميثاق الأمم المتحدة اعتزاز المقدسات وجرى تأكيدها في مختلف قرارات الجمعية العامة .

وقال ان أول وأهم تلك المبادئ يتعلق بحق شعب الاقاليم المستعمرة في تقرير المصير وفق ما هو مبين في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقال ان ترينيداد وتوباغو، بوصفها دولة استفادت من الاعلان ، لم تتزحزح أبدا عن تصميمها على ضمان تطبيق ذلك الاعلان على جميع الحالات الاستعمارية القائمة حاليا . فهي تؤمن ايمانا راسخا بأن شعب أى اقليم مستعمر هو الحكم النهائي على مصيره وانه ينبغي تمكينه ، في ممارسته لحقه في تقرير المصير ، من أن يبت بحرية في مركزه السياسي . ولذلك فان المخاوف تساور وفده من ألا تسمح الترتيبات التي وضعتها ثلاثة من الأطراف المهتمة والمعنية موضع التنفيذ ، وهي الترتيبات المشار اليها في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.4/L.1120/Rev.1 ، بقيام الشعب الصحراوى بالتعبير تعبيرا حرا وأصيلا

---

* ان البيان الذى أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو سنقول بكامله في المحضر الموجز وذلك عملا بالمقرر الذى اتخذته اللجنة في هذا الشأن .

(السيد عبد الله ، ترينيداد وتوباغو)

عن ارادته ، الأمر الذى يعتبر جوهريا بصورة مطلقة بالنسبة الى أى فعل تقرير مصير . والواقع ان الاقتراح المتضمن في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار يوجوب أن يكون ممثل للأمم المتحدة حاضرا للتأكد من أنه يجرى الاعراب بحرية عن أماني السكان ، ذلك الاقتراح لم يبدد تلك المخاوف بأية طريقة من الطرق .

ومضى يقول ان وفده أيد ، بالاضافة الى ذلك ، قرار الجمعية العامة ٣٢٩٢ (د — ٢٩) الذى يطلب الى محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى قانونية دون المساس بتطبيق المبادىء المتمثلة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) ، وهي المبادئ التي فهمت بصورة عامة على أنها تعني تقرير المصير والاستقلال للأقاليم التابعة عملا بالرغبات المعلنة لشعوبها . كذلك فان القرار ٣٢٩٢ (د — ٢٩) طلب الى لجنة الأربعة والعشرين الخاصة أن تبقي الحالة في الاقليم قيد الاستعراض ، بما في ذلك ايفاد بعثة زائرة الى الاقليم ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين . وأمام اللجنة الآن الفتوى القانونية التي أصدرتها المحكمة وتقرير البعثة الزائرة التي توجهت الى الاقليم . وأضاف ان من رأى وفده أن هاتين الوثيقتين يجب أن تكونا الدليل الذى تسترشد به الجمعية العامة في اتخاذ قرارها النهائي فيما يتعلق بتطبيق القرار ١٥١٤ (د — ١٥) على الاقليم . وعلى الرغم من ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.4/L.1120/Rev.1 يذكر هاتين الوثيقتين الهامتين في فقرات ديباجته ، الا انه لا يضعهما في اعتباره فيما يقدمه من مقترحات لانهاء الاستعمار في الاقليم .

وبالمثل فانه بالرغم من ان مشروع القرار يؤكد من جديد ، في الفقرة الأولى من ديباجته ، القرار ١٥١٤ (د — ١٥) الا انه يمضي الى الاحاطة علما ، في الفقرة ١ من المنطوق ، باتفاق لا يأخذ في اعتباره حق الشعب في تقرير مستقبله عملا بالقرار ١٥١٤ (د — ١٥) . ولذلك فان وفده سيضطر لهذه الأسباب ، أن يصوت معارضا مشروع القرار A/C.4/L.1120/Rev.1 .

ومضى يقول غير ان مشروع القرار A/C.4/L.1121 ، من الناحية الأخرى ، يؤكد من جديد ، أولا ، حق شعب الصحراء الاسبانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) والحرص على التأكد من تطبيق ذلك المبدأ على سكان الاقليم . ومن الناحية الثانية فانه يؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة بشأن انهاء الاستعمار في الاقليم

(السيد عبدالله ، ترينيداد وتوباغـــو)

والتزامها بضمان التعبير الحر عن رغبات شعب الصحراء الغربية . أما من الناحية الثالثة فانـــه يطلب الى الحكومة الاسبانية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، وبالتشاور مع جميع الأطراف المعنية والمهتمة بالأمر ، أن تتصرف وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية وملاحظات واستنتاجات البعثة الزائرة . أما في المقام الرابع فان مشروع القرار ينص على أن تشرف الأمم المتحدة على ممارسة الصحراويين لحقهم في تقرير المصير . وأعلن ان هذه الأحكام تتفق تماما مع آراء وفده بشأن مسألة الصحراء الاسبانية . ولذلك فان الوفد لن يقتصر على تأييد مشروع القرار A/C.4/L.1121 فحسب بل انه سينضم كذلـــك الى مقدمي المشروع . وأعلن ان وفد بربادوس يود أيضا أن ينضم الى مقدمي المشروع .

وأردف ممثل ترينيداد وتوباغو يقول ان الفرصة أتيحت له ، وهو يلقي بيانه في الجلســـة ٢١٧٢ للجنة ، أن يشير الى ان اللجنة تقف الآن عند مفترق طرق فيما يتعلق باتخاذها قرارا من شأنه أن يؤثر ، ولفترة طويلة من الزمن على الأرجح ليس فحسب على شعب بليز ، بل وكذلك على سجل الأمم المتحدة الناصع حتى الآن ، في مسائل انهاء الاستعمار . وأضاف ان وفده يعتقد بأن مسألة الصحراء الاسبانية هي امتحان آخر للمنظمة لأنها تنطوي على التمسك بالمبادئ المقدسة المترتبة على حق الشعوب في تقرير المصير . وأعلن انه رغم ان الأمم المتحدة لجأت الى محكمة العدل الدوليـــة ، ورغم ان لديها العديد من القرارات والمقررات التي اتخذتها أو أصدرتها الجمعية العامة بشـــأن حق الصحراويين في تقرير المصير ، فانها لا تزال مع ذلك تواجه تقسيما أكيدا للاقليم بين بلديـــن مجاورين له . ولعله مما يبعث على السخرية ان هذين البلدين ليسا دولتين عظميين ولكنهـــــما بلدان خبرا السيطرة الاستعمارية وبرزا بعد أفول الاستعمار عنهما . وقال انه يتعين على الجمعية العامة اما أن تقف موقفا مبنيا على المبدأ أو أن تفتح الطريق أمام فوضى لا يمكن وصفها . فان كانت لا توافق على الحصول على الأراضي عن طريق القوة ، فهل هي مستعدة لأن تقبل بحيازة الأرض عـــن طريق القوة " غير العسكرية " — أي عن طريق القوة العددية ؟ وهل سيضحى بدور الأمم المتحـــدة في مسائل انهاء الاستعمار على مذبح التعجيل بهذه العملية ؟ هذان السؤالان هما بعـــض مـــن الأسئلة الأساسية التي تواجهها الجمعية العامة الآن . وسيكون امتناعها عن الرد بصراحة واخلاص الفيصل في تقرير مصير العديد من الشعوب التي لا تزال تحت الحكم الاستعماري وتحديد فعاليـــة الأمم المتحدة في المستقبل في عملية انهاء الاستعمار .

السيد رحال* (الجزائر) : قال ان اللجنة الرابعة لجنة يدور فيها قدر كبير من الحديث حول حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في تقرير المصير . فهي ، من بين جميع أجهزة الأمم المتحدة ، الوحيدة التي يتناول معظم الحديث فيها هذا الموضوع ، نظرا الى أن المهمة الرئيسية للجنة هي الاهتمام بمصير الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية التي لا تمتلك سبل الدفاع عن قضيتها في الأمم المتحدة ، الا عن طريق الملتمسين ، والتي يعتبر مصيرها من مسؤولية المنظمة .

ومضى الى القول انه أتيحت للجنة الرابعة قبل أسابيع قليلة فرصة بحث مشكلة هامة للغاية — قضية بليز — التي تعارض فيها حق شعب الاقليم في تقرير مصيره مع مطالب لبلد مجاور . ولكن اللجنة الرابعة أيدت ، بأغلبية كاسحة ، حق الشعب في تقرير المصير وعارضت المطلب الاقليمي للدولة المجاورة . وأضاف ان هذا القرار يشرف اللجنة ، ويشجع جميع الشعوب على مواصلة ايمانها في الأمم المتحدة . بل انه بيّن ان المبادئ الواردة في الميثاق ليست مجرد أسطورة بل هي من ايمان الدول الأعضاء العميق بمستقبل المجتمع البشري .

وأردف يقول ان اللجنة استمعت ، في معالجتها لمشكلة أخرى ، الى عدد من البيانات التي واصلت التمسك بحق الشعوب المستعمرة في الاستقلال ، فأعلته على كل مطالب في الاقليم تقدمت به دول أخرى حتى عندما كان من الواضح ان لتلك المطالب ما يبررها .

وأضاف انه كما سبق له وقال فان اللجنة الرابعة هي ذلك الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة حيث يدور قدر كبير من الكلام حول تقرير المصير . بل قد يقال ان اللجنة الرابعة هي ذلك الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة الذي يؤمن بحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير .

ومضى يقول انه مما لا شك فيه ان لكل دولة عضو في الأمم المتحدة الحق في تقديم مشروع قرار . ووفده لا يعترض بأي حال من الأحوال انكار ذلك الحق على أحد . غير انه لا يحق لأي عضو أن يحوّل الأمم المتحدة عن مسارها أو أن يجعلها تنحرف عن قواعد السلوك التي وضعتها لنفسها

---

* ان البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر منقول بكامله في المحضر الموجز وذلك عملا بالمقرر الذي اتخذته اللجنة في هذا الشأن .

(السيد رحال ، الجزائر)

مستغلا في الوقت ذاته الصياغة ذاتها التي تستخدمها الأمم المتحدة وهي الصياغة التي أصبح لها مغزى محدد للغاية بالنسبة لكل عضو في اللجنة .

ومضى الى القول ان ممثل السنغال المحترم الذى كان من بين المقدمين الأصليين لمشروع القرار A/C.4/L.1120 ، تكرم باعلام اللجنة بعدد من التعديلات وصفها بنفسه بأنها تحسينات أدخلت على نص مشروع القرار ذاك . وأعلن ان ممثل السنغال قال ان تلك التحسينات تكمن في حقيقة ان حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير قد أعيد تأكيده وبلهجة أشد . غير ان الوفد الجزائرى يشعر أيضا بأنه لا يمكن أبدا ايجاد تعابير قوية بما يكفي لاعادة تأكيد هذا الحق . وأضاف ان مقدمي مشروع القرار رغبوا عن حق ، عند تقديم هذه التعديلات ، أن يستخدموا كلمات الأمم المتحدة أفضل استخدام . ولكن ما الذى يمثله حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير في مشروع القرار ذاك ؟ ان هذا الحق في تقرير المصير يفترض مسبقا ، في المقام الأول ، تمتع الشعب الذى يمارس ذلك الحق بالحرية . وهذا الحق في تقرير المصير يفترض مسبقا وجود العدد اللازم من مجالات الاختيار لعرضها على السكان . وأخيرا فان ممارسة ذلك الحق تفترض مسبقا وجود ضمان بأن اختيار السكان سوف يحترم .

ومضى الى القول ان وفده لم يجد في مشروع القرار أى ضمان في أية من هذه النواحي الثلاث . فمن الذى يستعد لذلك الحق في تقرير المصير ؟ أو بالأحرى من الذى يعد لممارسة الشعب الصحراوى لحقه في تقرير المصير ؟ ادارة مؤقتة مؤلفة من أسبانيا ، وهي الدولة الاستعمارية ، والمغرب وموريتانيا ، وهما الدولتان اللتان تطالبان بالاقليم . فهل يمكن لأحد أن يتصور ان هذه الحكومات الثلاث تعد لقيام الشعب الصحراوى بالمشاورات التي سيعرب عن طريقها عن آرائه فيما يتعلق بمستقبله ؟ هذا فيما يتعلق بتنظيم المشاورات .

أما فيما يتعلق بمجالات الاختيار التي يضمنها مشروع القرار ، فهل هناك أى مجال للتأكد من انه ستعرض على السكان كافة مجالات الاختيار اللازمة لكي يقرر مستقبله بحرية ؟ ان وجود اسبانيا والمغرب وموريتانيا يعطي منذ الآن فكرة عن مجالات الاختيار التي ستكون معروضة على السكان الصحراويين .

(السيد رحال ، الجزائر)

وأخيرا من الذى سيضمن ان اختيار الشعب الصحراوى سوف يحترم ؟ هل ستكون الادارة المؤقتة ، المؤلفة من أولئك المهتمين بالفعل في تقسيم الاقليم فيما بينهم ، مستعدة لاحترام اختيار الشعب الصحراوى ؟ وهل سيضمن وجود مراقب للأمم المتحدة ، حتى لو قام الأمين العام بتعيينه ، احترام حرية الاختيار للشعب الصحراوى ؟ وهل سيضمن وجود مثل هذا المراقب ان العمليات سوف تجرى بطريقة قانونية ونزيهة ؟ ان وفده يشك في ذلك .

ومضى ممثل الجزائر يقول ان وفده يشعر بأن تلك الصياغة ، الصياغة التي اعتادت الدول الأعضاء على سماعها ، والصياغة التي تشمل أفكارا تؤمن بها الدول الأعضاء ، قد استخدمت في مشروع القرار لاخفاء شيء غير ذلك الذى تود اللجنة أن تقوله . وكدليل على ذلك قال ان ديباجة مشروع القرار تذكر الفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية ؛ بل ان مشروع القرار يحيط علما بها . اذن لماذا لم ينفذ محتوى تلك الفتوى القانونية ؟ وهل قامت الجمعية العامة بالطلب الى محكمة العدل الدولية اصدار فتوى قانونية لمجرد أن يكون أمام أعضاء اللجنة وثيقة لقراءتها ثم وضعها في الملفات ؟

وأردف ممثل الجزائر يقول ان ديباجة مشروع القرار تحيط علما أيضا بتقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة . فلماذا اذا لم تؤخذ الاستنتاجات الواردة في ذلك التقرير في الاعتبار في مشروع القرار ؟ فهل قامت الجمعية العامة بايفاد بعثة زائرة الى الاقليم لمجرد ان يكون أمام أعضاء اللجنة وثيقة أخرى يقرأونها ثم يضعونها في الملفات ؟

وتابع كلامه قائلا انه سعيد جدا لأن عبارة عزيزة على جميع أعضاء اللجنة قد أدخلت في مشروع القرار باضافة الكلمات " غير القابل للتصرف " لوصف حق الشعوب . ولكن لماذا وصف حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير بأنه غير قابل للتصرف في اللحظة ذاتها التي يجرى فيها ابعاد الشعب الصحراوى عن ذلك الحق من قبل بلد ان تريد أن تحتل الاقليم ، بل هي في سبيل احتلالها له ، والتى تود تجزئته في المستقبل القريب ؟

وأعلن ان مشروع القرار لا يمس الشعب الصحراوى فهو لا يتناول حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير . ان ما يهتم به المشروع هو أمر واحد فقط يتعلق بالدولة الاستعمارية والبلدين

(السيد رحال ، الجزائر)

الآخرين اللذين يرغبان في تقاسم الصحراء . فالمادة ١ تعلن ذلك . فما الذى يرمي اليه مشروع القرار ؟ انه تأييد الاتفاق الذى أبرم بين هذه الحكومات الثلاث خارج الأمم المتحدة ، بما يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة ويتناقض مع ارادة الشعب الصحراوى . ان جميع أعضاء اللجنة يعلمون ان ذلك الاتفاق هو اعلان مبادئ وان الذى حدا بمقدمي مشروع القرار الى وصفه " باتفاق " بدلا من " اعلان مبادئ " لم يكن مجرد هفوة .

واختتم ممثل الجزائر بيانه بالقول ان مقدمي مشروع القرار ، سواء منهم المعلنون أو المختفون ، بمحاولتهم حمل اللجنة الرابعة ، تحت غطاء ما ذكره لتوه ، على اعتماد مشروع قرار من هذا النوع لم يرغبوا في أكثر من أن يحطوا ، وبطرق ملتوية ، هذه اللجنة ومن بعدها الجمعية العامة ، على اقرار اتفاق مشين سيعني ، اذا أقرته الجمعية العامة ، واذا أقرته اللجنة أيضا ، ان الأعضاء قد ضحوا بالحق غير القابل للتصرف لشعب في مقابل المطالب الاقليمية لدولتين مجاورتين .

السيد الحسن* (موريتانيا) : قال انه سبق واتيحت لوفده فرصة ابداء رأيه للجنة بوضوح وبموضوعية ؛ ولكن الوفد اذ يتكلم مرة أخرى في هذه الجلسة انما يفعل ذلك لا من أجل أن يضع الامور في اطارها الصحيح بل وكذلك لالقاء بعض الضوء على ماكان حتى الآن موقف الاطراف المختلفة .

ومضى يقول ان أول تعليق لوفده يتعلق بمدأ تقرير المصير . غير أنه يود قبل الادلاء بهذا التعليق أن يذكر اللجنة أن الامم المتحدة اعتمدت منذ ١٩٦٥ ، القرار ٢٠٧٢ (د — ٢٠) الذى طلبت فيه الى الدولة القائمة بالادارة ان تبدأ مفاوضات لتسوية المشكلة المتعلقة بالسيادة على الاقليم .

وأضاف ان الاتفاقات التي كانت قائمة في ذلك الوقت بين موريتانيا والمملكة المغربية كانت ، دون شك ، تمثل أحد المصاعب التي اضطرت الدولة القائمة بالادارة الى مواجهتها في تنفيذ ذلك القرار . وواقع الامر انه كان صعبا عليها أن تعترف مع أى من البلدين ينبغي عليها أن تتفاوض .

وأضاف انه يبدو أن تلك الصعوبة كانت السبب وراء اتخاذ الجمعية العامة قرارا في العام التالي اعترف ، لأول مرة ، بحق السكان الصحراويين في تقرير المصير . وليس ثمة حاجة الى التذكير الآن بأن موريتانيا قد أيدت ذلك القرار دون أى تردد نظرا لانها كانت متأكدة من أنه اذا أتيحت فرصة الاختيار في مناخ هادئ وموضوعي لأغلبيتها في الصحراء فانهم لن يختاروا سوى البلد الذى كانوا دائما يشكلون معه كيانا تاريخيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا واحدا .

وأردف يقول ان عشر سنوات قد انقضت منذ اتخاذ ذلك القرار . ولمدة عشر سنوات والجمعية العامة تدعو الى انهاء الاستعمار في اقليم الصحراء . ولمدة عشر سنوات كانت سياسة الجمعية العامة تمنى بالفشل ؛ وخلال تلك السنوات العشر تعرض السكان للتلقين السياسي . فقد طبعت في أذهان القبائل التي لم تكن صحراوية محضة فحسب بل وموريتانية كذلك ، أفكار عن الاستقلال ، وهي الآن تطالب بالاستقلال ليس للصحراء فحسب بل وكذلك لكل المنطقة الشمالية من موريتانيا وكل المنطقة الجنوبية من المغرب . ومن سوء الحظ انه تبين — وهو يأسف أسفا عميقا لأن

---

* ان البيان الذى أدلى به ممثل موريتانيا منقول بأكمله في هذا المحضر الموجز وذلك عملا بالمقرر الذى اتخذته اللجنة في هذا الشأن .

(السيد الحسن ، موريتانيا)

يعلن ذلك ويحيط علما بد ــ ان الجزائريين هم الذين دعموا تلك الحركة القبلية وشجعوها وسلحوها . فهل محاولة تطبيق مبدأ تقرير المصير في ظل هذه الظروف على سكان فرض عليهم بالفعل مجـــال اختيار مسبق ــ هل هو ما يعرف بتطبيق مبدأ تقرير المصير ؟

فلماذا اعتبار الكلمات كحلول أو كغايات في حد ذاتها ؟ وأين ، اذا ، هو الاعراب الحـر والأصيل عن ارادة السكان عندما تفرض عليهم نظرة معينة الى الامور ، وعندما يستأجر المرتزقة للتحدث باسمهم أو ليكونوا ناطقين بلسانهم ؟

ومضى يقول انه في ظل هذه الظروف يتعين على المرء أن يتوقف عن الحديث عن مبدأ تقريـر المصير على أساس انه وسيلة أكيدة لتحقيق عدد كبير من الحلول ، أكثرها احتمالا على الارجح ، بل وأكثرها تأكيدا هو اعادة الاندماج مع موريتانيا . وعليه يكون من الامور الاكثر منطقية ، بل والاكثـر صدقا واخلاصا أيضا ، الطلب الى موريتانيا والمغرب أن يقبلا بواقع في سبيله الى أن يتحقق . فاذا كانت موريتانيا لم تتول مسؤولياتها ، واذا كانت لم تحاول أن تلعب لعبة الاختباء والبحث (الغمضية) مع الامم المتحدة ، أقول انها ان لم تتول مسؤولياتها ، فذلك لأنها لم تود أن تلعب لعبة الاختبـاء والبحث (الغمضية) بمستقبل البلدان المعنية .

ومضى يقول انه كان من الاحرى الطلب الى موريتانيا والمغرب ، بكل صدق وبكل موضوعيـة ، أن يقبلا بأمر واقع فيوافقا على تجزئة بلديهما تجزئة تامة وعلى تعريض وحدتيهما للخطر . وسيكونـان على استعداد تام للرد على ذلك . ولكن ما يطلب منهما ، في الواقع ، هو تطبيق مبدأ حق تقريـر المصير ، والتغاضي عن وقائع قائمة في اقليميهما ، ونسيان الخطر الذى يمثله ذلك على البلديـن . وأضاف ان حقائق المشكلة ما فتئت توضح لهذه اللجنة منذ ١٨ عاما . وعليه فان أى رجل منطقـي يستخدم أقل قدر ممكن من الموضوعية ويتسم بأقل قدر ممكن من الشعور بالمسؤولية سيحرص على عـدم اعتبار الكلمات غايات في حد ذاتها .

ومضى يقول ان الامم المتحدة أعلنت مبدأ تقرير المصير في عام ١٩٦٦ الا أن ذلك المبـدأ جرد من محتواه تماما فيما يتعلق بالصحراء . ذلك أن مبدأ تقرير المصير يفترض مسبقا وجود اختيار . وهو يفترض مسبقا أن للمرء حرية في الاختيار فيقرر ان يتوجه شمالا أو يتوجه جنوبا أو يتوجه غربا . ولكن عندما يقال لأولئك المعنيين ان لهم حرية اختيار الموعد الذى يمكن لهم فيه أن يتوجهوا غربـا ، لا تعود هناك أية حرية في الاختيار .

(السيد الحسن ، موريتانيا)

وأردف ممثل موريتانيا قائلا انه لهذا السبب فوجئ وفده كثيرا عندما تولى الاخوة الجزائريون دور نصير ذلك المبدأ وهم يعلمون علم اليقين أن هذا الاختيار لا جدوى منه اطلاقا في الظروف الحاضرة ، وأن ذلك الاختيار موجه ، وأنه لا يوجد في الواقع أى مجال للاختيار. ان هذا الوضع قد يبرر تبريرا تاما قيام المغرب وموريتانيا بالاعلان في اللجنة انهما يرفضان مبدأ تقرير المصير . اما كونهما لم يفعلا ذلك فنابع من احترامهما للامم المتحدة ولكونهما يعيان المشاكل القائمة في أماكن أخرى من افريقيا وأجزاء أخرى من العالم .

وأشار في هذا الصدد الى مثل من لا يستطيع رؤية الغابة بسبب الاشجار . فقال ان ذلك يجب ألا يحدث . فعلى أعضاء اللجنة أن يطلعوا على الوقائع التي لم تتوقف موريتانيا عن شرحها لهم بكل صدق واخلاص ويدركوها .

ومضى الى القول انه كما سبق له وان اعلن ، فان هذا الوضع آخذ ، في حالة بلده ، في التحول الى وضع خطير للغاية . فهناك حركة قبلية ليس بين أعضائها سوى ٣٥ في المائة من الصحراويين . وهذه الحركة بأكملها تطالب بالاستقلال للجزء الشمالي من موريتانيا وللجزء الجنوبي من المغرب ، وأعضاء اللجنة يريدون من موريتانيا والمغرب أن يقبلا بذلك . ان أعضاء اللجنة يعرضون الحالة بكثير من الفصاحة الكلامية ، وبايمان واضح بأنه من الجوهرى تطبيق مبدأ تقرير المصير .

وأعلن ان من رأيه انه كان بوسع موريتانيا والمغرب ، لكل هذه الاسباب ، ان تردا برفض مبدأ تقرير المصير . الا انهما لم يفعلا ذلك لأنهما يدركان تمام الادراك جميع المشاكل الاخرى التي تواجه الأمم المتحدة ، والتي تواجه افريقيا ، والتي تواجه آسيا ، والتي تواجه أمريكا اللاتينية. ولكنهما يطلبان الى جميع أولئك الذين يتسمون بالتعقل ، وجميع أولئك الذين يتسمون بأدنى قدر من الشعور بالمسؤولية ، أن يتذكروا ما كان قد قاله عن عدم التمكن من رؤية الغابة بسبب الاشجار .

وتابع بيانه قائلا انه كان يتعين ان تحمل قواعد السلوك السياسي ، والصداقة ، والاخوة ، وواجب حسن الجوار ، الجزائريين على أن يكونوا أول من يدعم موريتانيا في استكمالها لوحدتها القومية وصونها لسلامتها الاقليمية . فذلك هو على أية حال ما كانت موريتانيا تتوقعه من بلد شقيق بذل بالفعل أفضل ما عنده للمساهمة في ايجاد الحل الذى تم التوصل اليه الآن .

(السيد الحسن ، موريتانيا)

فما هو في الواقع دور الجزائر في مسألة الصحراء ؟ ان الرد على هذا السؤال هو موضوع تعليقه الثاني .

وأردف يقول ان دور الجزائر ، كما بدا لموريتانيا ، كان ايجابيا من جميع النواحي حتى الوقت الذى أصبح فيه التفاهم بين موريتانيا والمغرب بشأن مسألة الصحراء حقيقة واقعة وحقيقة لا يمكن الرجوع عنها . وأضاف انه يود أن يشرح الطريقة التي كان بلده ينظر فيها الى موقف الجزائر والاتجاه الذى بدا لموريتانيا أن ذلك الموقف بدأ يتخذه .

فمن عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٢ كان موقف الجزائر دون شك مؤيدا لتقرير المصير . ولكن حدثت واقعة في عام ١٩٧٢ قيض لها أن تبدأ العملية التي أسفرت عن الحل المطروح حاليا للمناقشة فيما يتعلق بالصحراء .

فما الذى حدث في الواقع في عام ١٩٧٢ ؟ بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في الرباط ، أبرمت الجزائر والمغرب اتفاقا بشأن الحدود انهى النزاع الاقليمي الذى فرق ما بين البلدين في عام ١٩٦٣ . ولكن جرى في الوقت ذاته تفاهم محدد بين المغرب وموريتانيا ، كانت الجزائر شاهدا عليه ، من أجل البحث عن حل لمشكلة . وقد اتخذ المغرب وموريتانيا في ذلك الوقت قرارا ، كانت الجزائر شاهدا عليه ، بالسعي الى ايجاد حل للمشكلة بروح من الاخوة وبروح من الصداقة والتضامن الافريقيين . وأضاف انه منذ ذلك الحين بدا للبلدين أن سياسة اخوتهما الجزائريين تستهدف ليس فحسب الحفاظ على ما تحقق في اتفاقات عام ١٩٧٢ ، التي أشادوا بها ، بل وكذلك تدعيم التفاهم بين موريتانيا والمغرب . وقد استمع جميع أعضاء اللجنة الذين كانوا في الامم المتحدة في الاعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤ الى ممثل الجزائر يعلن في مناسبات عديدة انه سيقبل بأى حل تقبل به موريتانيا والمغرب ويراعي مصالح كل منهما . فأى سفير افريقي وآسيوى وأمريكي أو أمريكي لاتيني لم يستمع الى السيد رحال ينطق هذه العبارة كلما جرى النقاش في اللجنة الرابعة حول هذا الموضوع ، ان ذلك ما حدث في ١٩٧٢ وفي ١٩٧٣ وحتى في ١٩٧٤ .

ان هذا الموقف كان مفخرة كبيرة للجزائر وهو موقف يود وفده أن يشيد به .

ومضى قائلا ان أعضاء اللجنة قد يذكرون أيضا — وهذا ما يشرح موقف بعض البلدان

(السيد الحسن ، موريتانيا)

العربية — ان رئيس الدولة في الجزائر أعلن في مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية الذى عقد في الرباط انه بمجرد ان يتم التوصل الى تفاهم بين موريتانيا والمغرب ، تصبح قضية الصحراء بالنسبة الى الجزائر منتهية . وصحيح أن التفاهم بين موريتانيا والمغرب لم يكن قد تم التوصل اليه في ذلك الحين ، ذلك أن مؤتمر القمة قد انعقد في عام ١٩٧٤ . ولكن عندما أصبح ذلك التفاهم فيما بعد حقيقة لا عودة فيها ، بدا وكأن سيادة الشعب الصحراوى ، بل والشعب الصحراوى والسلامة الاقليمية للصحراء قد اكتشفت بالهام سماوى .

وتابع كلامه قائلا انه من المناسب ان يذكر في هذا الصدد انه في تموز/يوليه قال ممثل الجزائر ، أمام محكمة العدل الدولية ، ان الصحراء كانت أرضا لا مالك لها ، أى بمعنى آخر أنها كانت اقليما لا يتبع احدا ، فأنكر بذلك على الصحراويين أية قيمة انسانية ، وأية قيمة سياسية ، وأية قيمة ثقافية .

ولكن ذلك أصبح في غياهب النسيان ، واذ باللجنة الرابعة تستمع بعد مضي ثلاثة أشهر على هذا الكلام ، الى حديث عن سيادة شعب الصحراء وعن السلامة الاقليمية للصحراء . ولعل الامور قد تطورت ، ولعله من غير المستحسن أن يكون للمرء موقف ثابت ، ولكنه يود أن يحيط علما بالحقائق رغم انه لا يشك ، في أى حال من الاحوال ، بنبل مشاعر الوفد الجزائرى . غير انه يبدى بعض الشك تجاه هذا التغيير في هذا الموقف : فقبل مدة قصيرة فقط كان التوصل الى تفاهم بين موريتانيا والمغرب يشجع وها هو الآن يشجب ويوصف بمناورة دبلوماسية لفرض أمر واقع .

ومضى يقول ان الجزائر كانت تعوّل على الأرجح على استحالة التوصل الى تفاهم بين موريتانيا والمغرب . ولكن موريتانيا بلد افريقي عمل دائما من أجل التفاهم بين جميع البلدان الافريقية . وموريتانيا ليست بلدا يكن ضغينة لأحد . ولم تغب عن أنظار موريتانيا في أى وقت ضرورة التوصل الى تفاهم مع جميع اخوتها الافريقيين ، مهما كان ماضيهم . وعلى الرغم من ذلك فهو يشعر أنه من غير المستصوب أن يقول بلد افريقي ، كما قالت الجزائر عن طريق السيد رحال في اللجنة الرابعة ، ان التفاهم بين موريتانيا والمغرب تحالف غير طبيعي . ذلك أن موريتانيا والمغرب بلدان عربيان وهما كذلك بلدان افريقيان .

اما فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير فقال انه يود أن يشير فقط الى ما قيل للبعثة الزائرة

(السيد الحسن ، موريتانيا)

عندما توجهت الى الجزائر في حزيران/يونيه ١٩٧٥ . وهذا موجود في التذييل الثاني ، الباب جيم ، الفقرة ٥٩ من تقرير البعثة الزائرة . فقد أبلغت الجزائر البعثة الزائرة انه لو كانت للجزائر أية مطالب اقليمية في الصحراء ماكانت لتنتظر وصول البعثة الزائرة بالرغم مما تكنه من احترام كبير للامم المتحدة .

وتابع ممثل موريتانيا بيانه قائلا ان موريتانيا ، من جانبها ، توجهت الى الامم المتحدة وأعلنت ان لها مطالب وأنها ترغب في التوفيق بين مطالبها وبين المبادئ التي تعتبر عزيزة غالية عند الامم المتحدة . فهي لم تقل للبعثة الزائرة ما قالته لها الجزائر ، أي انه لو كانت لموريتانيا مطالب اقليمية لما انتظرت وصول البعثة الزائرة لاستعادة ما هو ملك لها ، بالرغم مما تكنه من احترام كبير للامم المتحدة .

ومضى يقول انه بعد كل مانقلته البعثة الزائرة بصدق واخلاص في تقريرها ، قام السيد رحال ينصّب نفسه نصيرا لتقرير المصير في اللجنة . ولكن الذي ورد في التقرير كان حريا بأن يحمله على عدم اصدار حكم قاطع ، على كل حال ، على موريتانيا وعلى أن يسجل لها أنها كانت صريحة مع الأمم المتحدة ومع البعثة الزائرة ومع محكمة العدل الدولية ومع جميع أعضاء اللجنة .

وأعلن أن موريتانيا والمغرب لم يفعلا شيئا لأعضاء اللجنة بل أعربا لهم عن اهتماماتهما وشرحا حقائق المشكلة في المنطقة بتعابير ملموسة . وقد ناشدا جميع أولئك المهتمين بالمسألة أن يظهروا تجاههما نفس ما أبدتاه من موضوعية ونفس ماأبدتاه من صراحة . وأعلن أن لدى موريتانيا والمغرب أسبابا عديدة تحملهما على معارضة تقرير المصير بصورة منتظمة . غير أنهما لم يفعلا ذلك احتراما منهما لافريقيا واحتراما منهما للأمم المتحدة . فمجال الاختيار مجال متساوي بالنسبة للبلدين لأنه عبارة عن اختيار بين وحدتيهما وبين وجوديهما كدولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة ، وبين كلمتين ، حتى ولو كانتا كلمتين مقدستين وحتى لو كانتا تسريان في كل مكان . واختتم بيانه بالقول أن الحالة الراهنة تتسم بخطورة فريدة بالنسبة الى موريتانيا والمغرب .

السيد رحال* (الجزائر) : قال انه نظرا الى انه جرت الاشارة الى بلده والى وفده واليه شخصيا يكون من الطبيعي جدا أن يبادر الى توضيح نقاط قليلة ، على الأقل ، للجنة دون أن يسمح لنفسه بأن ينجر وراء الادلاء بملاحظات من النوع الذى سبق وان استمعت اليه .

وقال انه يود قبل كل شيء أن يبين أنه كان يكفي ، عند انتقاد بيانه ، أن تقتصر الملاحظات التي تم الادلاء بها على ما قيل بالفعل وعدم اختراع أشياء لم يقلها . فهو لم يقل أن التفاهم بين موريتانيا والمغرب تحالف طبيعي ؛ بل ان تلك كلمات لم يستخدمها في الواقع . وكان من الأجدر بصديقه ، سفير موريتانيا ، أن يصغي بعناية قبل الرد ؛ لأنه لو فعل ذلك لكان تجنب العديد من الاستنتاجات عديمة الجدوى ان لم نقل الخاطئة .

وقال انه يود أولا أن يبين للجنة أن أحد البلدان الأكثر اهتماما باعتماد مشروع القرار A/C.4/L.1120 ، سواء مع التنقيح الأول أو دونه ، لا يؤمن بحق تقرير المصير نظرا الى أن ممثله قد حث اللجنة على أن تقول أن الكلمات يجب ألا تعتبر في حد ذاتها غايات . وقد حث اللجنة على ألا تعول كثيرا على حق تقرير المصير وعلى ألا تعتبر ذلك الحق ، على أية حال ، ساريا على جميع الحالات . وأضاف أنه تجرى الاشارة باستمرار ، في اللجنة ، الى حق تقرير المصير بالرغم من أن ذلك الحق هو الأمر الذى يجرى حاليا اثباته . وهذا يظهر بوضوح بالغ ما تعنية ممارسة شعب الصحراء لحق تقرير المصير بالنسبة الى مقدمي مشروع القرار .

وتابع كلامه قائلا ان ما يجرى حاليا في اقليم الصحراء — أى احتلال الاقليم من قبل القوات المسلحة المغربية وتثبيت حاكم مغربي وحاكم موريتاني في العيون — هو ، استنادا الى مقدمي مشروع القرار ، عبارة عن ممارسة شعب الصحراء لحقه في تقرير المصير ؛ فما على اللجنة الا أن تدع الأحداث تتخذ مجراها لتصل ممارسة شعب الصحراء لحقه في تقرير المصير في نهاية المطاف الى نهايتها الطبيعية والحتمية . فليس ثمة داع للحديث حول هذه النقطة . فمجرد كون ممثل موريتانيا قال انه

---

* ان البيان الذى أدلى به ممثل الجزائر منقول بكامله في هذا المحضر الموجز وذلك عملا بالمقرر الذى اتخذته اللجنة في هذا الشأن .

(السيد رحال ، الجزائـــر)

لا جدوى اطلاقا من مجال الاختيار هذا ، وان مجال الاختيار قد تحدد بالفعل — ولعله تحـــدد بالفعل بالنسبة الى موريتانيا والمغرب ولكنه لم يتحدد بالنسبة الى شعب الصحراء — هو في حـــد ذاته أمر فاضح . فقد قال ممثل موريتانيا أن بلده غيّر موقفه لأن الأحوال التي جرى ايجادها فـــي الاقليم لم تعد تسمح بعد الآن باجراء مشاورات حرة وبطريقة طبيعية نظرا الى أن الشعب الصحراوى قد أصبح مهيئا . وبالرغم من أنه لا يوجد في الوقت الحاضر حتى مجرد " مهيّأ " واحد ، اذا جـــاز هذا التعبير ، فانه سيكون هناك ثلاثة منهم عما قريب . وهؤلاء كثيرون جدا ، بل أكثر مما يلـــزم بثلاثة بالنسبة الى الشعب الصحراوى وهو شعب ، كما يعرف كل واحد وكما سبق وان أعلن مـــرارا ، قليل العدد . وأضاف انه ينبغي أن يسمح للشعب الصحراوى بأن يختار بحرية ؛ وأن يسمح لـــه ، ولو مرة واحدة ، بأن يقول ما يريد . فاذا قال ذلك الشعب أنه مغربي ، أو اذا قال انه موريتانـــي ، فان الجزائر ستكون أول من يصفق له تأييدا .

فلماذا كل هذا التلكؤ في الطلب الى الشعب الصحراوى أن يقول بحرية تامة ما يريد ، اذا كان مؤكدا الى هذا الحد أنه مغربي أو اذا كان مؤكدا الى هذا الحد أنه موريتاني ؟ ولن يكفـــي من هذا الكلام !

ومضى يقول انه اذا كان موقف الجزائر موضع شك فانه لن يرد على الاتهامات لأن موقف الجزائر معروف جيدا . ففيما يتعلق بحروب التحرير وبحركات التحرير وبتقديم المساعدة لكل الشعوب الـــتي تناضل من أجل حريتها ، وفيما يتعلق بكل كفاح في سبيل كافة القضايا العادلة ، لا حاجة بالجزائر لأن ترد على نوع معين من الانتقاد .

وأضاف انه زعم أن موقف الجزائر قد تغير . وتكفي قراءة بيانات الجزائر منذ عام ١٩٦٦ ودراسة الأصوات التي أدلت بها الجزائر منذ عام ١٩٦٦ ليتبين بوضوح أن موقف الجزائر لم يتغير أبدا مـــن هذه المسألة . فمنذ عام ١٩٦٦ والجزائر تعلن باستمرار ، في هذه اللجنة ، أن الصحراء اقلـــيم مستعمر ؛ وان الشعب الصحراوى شعب مستعمر ؛ وان الصحراء اقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي ويخضع للفصل الحادى عشر من الميثاق ؛ وان على الدولة القائمة بالادارة التزامات تجاه الأمم المتحدة وانها لذلك مسؤولة أمام الأمم المتحدة بشأن هذه الادارة وبشأن التزاماتها وبشأن التدابير التي اتخذتهـا ليس فحسب من أجل رفع مستوى معيشة السكان وبل كذلك من أجل اعدادهم لنيل الاستقلال . ومعروف جيدا مدى ما ذهبت اليه اسبانيا لتحقيق هذا الهدف بالذات .

/ . . .

(السيد رحال ، الجزائر)

وقد قيل انه منذ ١٩٦٦ حتى ١٩٧٢ كانت الجزائر تؤيد باستمرار المغرب وموريتانيا . وأعلن أن وفده لا ينفي ذلك ، لأن تأييد الجزائر للمغرب وموريتانيا لا يتضارب مع المبادئ التي تؤيدها الجزائر أو مع مبادئ الأمم المتحدة . وقد أيدت الجزائر المغرب وموريتانيا لمجرد أن المغرب وموريتانيا كانا قد أيدا أيضا حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير .

ومضى قائلا انه قيل أن شيئا ما حدث فجأة في عام ١٩٧٢ . ان ما حدث في عام ١٩٧٢ أمر شهده جميع رؤساء الدول الافريقية ، ففي حين عمّت البهجة الجميع لأن خلافا اقليميا كان مصدر نزاع بين الجزائر والمغرب منذ عام ١٩٦٣ قد سوّي في مؤتمر القمة ذاك ، سرّ رؤساء الدول الافريقية كثيرا أن يلاحظوا مرة أخرى أن الجزائر والمغرب وموريتانيا قد تعهدت ببذل المزيد من الجهود المركزة لكي تضمن لشعب الصحراء حقه في تقرير المصير . كان ذلك في عام ١٩٧٢ . وقال انه برهانا على ذلك ، ليس عليه الا أن يقرأ ما قاله رؤساء الدول الثلاثة في عام ١٩٧٣ — أي بعد ذلك بعام واحد — فيما يتعلق بالصحراء . فقد اجتمع رؤساء الدول الثلاثة في أغادير يوم ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٣ وأصدروا البلاغ المشترك التالي :

" لقد أولى رؤساء الدول الثلاثة اهتماما خاصا بالتطورات المتعلقة بالصحراء التي لا تزال تحت سيطرة الاستعمار الاسباني . وقد أكدوا من جديد تعلقهم الذي لا يتزحزح بمبدأ تقرير المصير واهتمامهم بضمان تنفيذ هذا المبدأ في اطار يكفل أن يتاح لادارة سكان الصحراء تعبير حر وأصيل بما يتمشى مع مقررات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة" .

ومضى يقول ان الجزائر بمواصلتها الدفاع في الأمم المتحدة عن حق شعب الصحراء في ممارسة حقه في تقرير المصير ظلت مخلصة ليس لنفسها فحسب بل وكذلك للالتزامات التي تربطها بالمغرب وموريتانيا . لذلك فان وفده لا يفهم السبب الذي حدا بممثل موريتانيا الى الاشارة الى عام ١٩٧٢ على أنه تاريخ هام للغاية ، أو بالاحرى أن الوفد لم يكن يعلم ذلك السبب . أما الآن فقد اتضح أن المغرب وموريتانيا قد توصلا في عام ١٩٧٢ الى اتفاق سري . ومن السهل لهذين البلدين أن يقولا أن الجزائر كانت شاهدا ؛ فحين يكون أي عمل سري يمكن ادعاء أي شيء ؛ ولكن عندما تصبح نتيجة ذلك الاتفاق معروفة لا يعود سهلا نكرانها . فالذي حدث كان أن المغرب والجزائر قد اتفقا ببساطة على تقسيم الصحراء فيما بينهما ، الصحراء التي تخوض الجزائر من أجلها نضالا

(السيد رحال ، الجزائر)

مشتركا ، مطالبة بحق تقرير المصير للسكان الصحراويين . وبناء على ذلك فان الجزائر لا تخجل من أن تعلن عن سياستها ولا يستطيع أي عضو في اللجنة ، باستثناء ممثل موريتانيا على الأرجح ، أن يعتبر أن سياسة الجزائر قد انحرفت أو تغيرت . لقد كانت الجزائر مؤيدة لتقرير المصير للشعوب وسوف تظل مؤيدة له ؛ وقد كانت مؤيدة لتقرير المصير لشعب الصحراء ، وستظل مؤيدة له .

وأردف يقول ان ممثل موريتانيا أشار الى فقرة من تقرير البعثة الزائرة (A/10023/Add.5 ، المرفق، التذييل الثاني ، الفقرة ٩ ه) وقال بصددها أنه لو كان للجزائر مطلب اقليمي لما كانت انتظرت وصول بعثة الأمم المتحدة من أجل استعادة ممتلكاتها ، بالرغم مما تكنه من احترام للمنظمة . وقال انه فهم أن هذه المسألة قد أغلقت نظرا الى أنها أثيرت في مجلس الأمن . الا أنه سيشير الى الرد الذي قدمه وقتها . فقد قال :

" . . . فيما يتعلق [بالفقرة ٩ ه] " — اذ كان ممثل المغرب يومها هو الذي أدلى بنفس الملاحظة التي أدلى بها الآن ممثل موريتانيا — " . . . فيما يتعلق [بالفقرة ٩ ه من] تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة ، لدى شيء أقوله . أولا يسرني أن وفد المغرب " — كان هذا في مجلس الأمن ولذلك فان عليه أن يقول في الجلسة الحالية أنه يسره أولا أن وفد موريتانيا — " يظهر على ما يبدو كل هذا الاهتمام الحريص بهذه الوثيقة ، وهي وثيقة تتضمن فقرات كثيرة أخرى غير الفقرة المذكورة . ولقد حث وفد الجزائر دائما على الاشارة الى التقرير [تقرير البعثة] وكذلك الى الفتوى القانونية للمحكمة حتى نتمكن من تحديد النهج الذي سيتبع لانهاء الاستعمار في الصحراء .

" وعندما أراد الشعب الجزائري أن يستعيد استقلاله وأن يستعيد بلده ، خاض حربا تحريرية كال لها الآخرون من المديح ما يغنيني عن تمجيدها هنا . غير أن هذا النضال لم يمنع الجزائر من أن تعرض مشكلتها أولا على الأمم المتحدة . ومهما كانت تطورات النضال التحرري ، فان الشعب الجزائري قبل أن يكون التوصل الى حل لمشكلته عن طريق ممارسته لحق تقرير المصير .

" وأعتقد أن هذا التذكير سيوفر بعض التوضيح لفلسفة الجزائر فيما يتعلق بالوفاء بالمطالب . فاذا كان رئيس الدولة في الجزائر قد قال انه ما كان لينتظر ايفاد بعثة زائرة

(السيد رحال ، الجزائر)

من الأمم المتحدة الى بلده ، فان ذلك يعني أنه كان سيتوجه بنفسه الى الأمم المتحدة مباشرة " (S/PV.1854) .

السيد الحسن* (موريتانيا) : قال انه يعتقد بأنه ليس بوسع أى عضو في اللجنة أن يشك للحظة في تعلق موريتانيا وولائها المستمرين بالكفاح وبدعمها المتواصل لجميع الشعوب التي تناضل من أجل استعادة كرامتها . وأضاف انه لا يقول ذلك للتأثير على أعضاء اللجنة كما أنه لا يعتقد بأنه من الضرورى التشديد على هذه النقطة . فسياسة بلده معروفة جيدا في الأمم المتحدة ؛ وهي معروفة جيدا لدى بلدان عدم الانحياز ؛ وهي معروفة جيدا في منظمة الوحدة الافريقية ؛ لذلك سيكون من الصعب على أى عضو في اللجنة أن يعتقد بأنه يمكن تلقين موريتانيا درسا في هذا الخصوص.

ومضى قائلا ان ما حاولت موريتانيا أن تقوله في اللجنة هو أن الروابط التي تشدها الى الصحراويين ليست صلات قائمة على المصلحة الذاتية . فموريتانيا لا تريد أن يصبح الصحراويون حجارة على لوحة الشطرنج السياسي الغربية تماما عنهم . فالصلات التي تربط موريتانيا بالشعب الصحراوى هي صلات لحم ودم ، وصلات الحياة اليومية وصلات الأخوة . والدليل على ذلك أنه كان قد أعلن في اللجنة قبل أيام قليلة أن موريتانيا قامت بتعيين وزير الخدمة المدنية في حكومتها ليكون نائبا للحاكم وأن ذلك يثبت أنه لا علاقة له بالصحراء .

ولكنه أردف يسأل أن أولئك الذين يتقدمون كناطقين باسم الشعب الصحراوى وباسم السيادة الصحراوية ، من هم . وأجاب على ذلك بقوله انهم الممثل الدائم السابق لموريتانيا لدى الأمم المتحدة ، والقائم بالأعمال السابق لموريتانيا في العاصمة الجزائرية . وعليه فان هذه القضية مسألة موريتانية . واذا أريد للأمم المتحدة أن تجد حلا لمسألة موريتانية ، فان موريتانيا سوف تغمض عينيها عن أى حل تتوصل اليه الأمم المتحدة . ولكن حتى لو لم تكن القضية مسألة موريتانية فانها ليست بالتأكيد ، مسألة جزائرية .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥

---

* ان بيان ممثل موريتانيا منقول بكامله في هذا المحضر الموجز وذلك عملا بالمقرر الذى اتخذته اللجنة في هذا الشأن .